ورقة موقف صادرة عن الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني

بخصوص انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

لاحقًا لقرار السيد الرئيس محمود عباس، بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وتشكيل اللجنة التحضيرية الصادر بتاريخ 2025/7/31، عقدت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمشاركة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، جلستين حواريتين لمناقشة القرار المذكور.

وقد جرى التوافق خلال هذه الجلسات على مجموعة من البنود التي تشكل إطارًا مرجعيًا يوضح موقف المؤسسات المشاركة، ويحدد توجهها في متابعة ورقابة أعمال اللجنة التحضيرية الخاصة بانتخابات المجلس الوطني.

وإذ ننظر بإيجابية الى ما صدر عن اللجنة التحضيرية في بيان اجتماعها الأول، ولا سيما تأكيدها على عدم الشروع في أي جدول زمني للانتخابات قبل وقف العدوان وجرائم الإبادة في قطاع غزة، وتشديدها على أهمية الحوار الوطني، إضافة إلى تكليف لجنة الانتخابات المركزية بالقيام بالتحضيرات اللازمة، فإننا نؤكد على ما يلي:

1. **أولوية وقف الإبادة وإنقاذ غزة:** إن الأولوية الوطنية الفورية والجامعة تتمثل في وقف الإبادة الجماعية وجريمة التجويع التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وتأمين الإغاثة الإنسانية العاجلة، ووقف مخطط التهجير. وبالتالي فإن أي جدول زمني للعملية الانتخابية – سواء كانت تشريعية أو للمجلس الوطني – يجب أن يُحدد فقط بعد وقف العدوان، وتوفر الحد الأدنى من الشروط السياسية والإنسانية في قطاع غزة، بما يضمن القدرة الفعلية للمواطنين على المشاركة الكاملة والحرّة في الانتخابات ترشيحًا واقتراعًا، دون قيود أو تهديدات أو ظروف قهرية.
2. **التمسك بالمسار الديمقراطي ورفض التعيين:** تدعم المؤسسات أي توجه جدي نحو تنظيم انتخابات، بجميع مستوياتها، حرة ومباشرة ونزيهة وجامعة، وفي ذات الوقت ترفض بشكل قاطع أي التفاف على الخيار الديمقراطي التعددي، وترى أن اللجوء إلى التعيين بدلاً من الانتخابات، تحت أية ذريعة يُقوض شرعية المؤسسات الفلسطينية ويدخل النظام السياسي في مرحلة جديدة من الضعف والتشرذم. وتجدد التأكيد على أن الانتخابات هي حق أصيل للشعب الفلسطيني، وفقًا لوثيقة إعلان الاستقلال، وللنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. **شمولية الانتخابات وعدم إقصاء أي طرف:** تشدد المؤسسات الموقعة على أن أي انتخابات فلسطينية – سواء كانت تشريعية أو رئاسية أو انتخابات المجلس الوطني – يجب أن تكون شاملة

وغير إقصائية، وتقوم على مبدأ المشاركة السياسية لجميع الأطراف والقوى الفلسطينية، دون استثناء، كضمانة لتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الثقة الشعبية بالعملية السياسية.

4. **ضرورة الحوار الوطني الشامل:** ترى مؤسسات المجتمع المدني أن إطلاق أي عملية انتخابية يجب أن يسبقه حوار وطني شامل، تتوافق فيه جميع مكونات الشعب الفلسطيني، بما فيها الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات التمثيلية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، على قواعد العملية الانتخابية وآلياتها وضماناتها. يشمل ذلك الاتفاق على توفير البيئة القانونية والسياسية اللازمة لمشاركة حرة وآمنة لجميع الأطراف، داخل الوطن وفي الشتات.
5. **القدس ليست عائقًا، بل أولوية في العملية الانتخابية:** تشدد المؤسسات على ضرورة معالجة قضية الانتخابات في مدينة القدس المحتلة بالحوار والوسائل السياسية، بحيث لا تصبح عامل تعطيل للعملية الانتخابية كما حدث في انتخابات 2021 المُلغاة. ويجب أن تُصاغ رؤية وطنية متفق عليها لضمان مشاركة المقدسيين ترشيحًا وانتخابًا.
6. **تمكين لجنة الانتخابات المركزية:** ترى المؤسسات ان لجنة الانتخابات المركزية، هي الجهة المؤهلة لتنظيم أي عمليات انتخابية سواء داخل الوطن او خارجه، وبالتالي من الضروري تكليفها بشكل واضح بان تتولى التحضير للانتخابات وادارتها والاشراف عليها بشكل كامل وفق احكام قانون الانتخابات.
7. التأكيد على ضرورة ان تجري الانتخابات وفق نظام انتخابات المجلس الوطني المعتمد والمتوافق عليه بين القوى والفصائل الفلسطينية، مع ضرورة ادخال التعديلات اللازمة عليه بما يعكس النقاط الواردة في هذه الورقة، وأيضا قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي بخصوص تمثيل المرأة.

المؤسسات الموقعة:

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم.
- الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).
- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – شمس.
- مؤسسة الحق.
- مركز القدس للمساعدة القانونية.
- الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.
- مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات.

- مركز د. حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية.
- مؤسسة فلسطينيات.
- مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
- المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية Reform
- مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان
- مركز الدراسات النسوية
- جمعية مركز ابداع المعلم
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
- المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء –مساواه–
- بال ثينك للدراسات الاستراتيجية
- مركز مدى للحريات الإعلامية
- الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا "
- منتدى شارك الشبابي.